مركز الميزان لحقوق الإنسان

عامان على العدوان على غزة
تقرير حول أوضاع المهجرين قسرياً من ضحايا هدم المنازل

صدر في مدينة غزة بتاريخ 2010/12/27

مقدمة

تواصل أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية تدهورها في قطاع غزة ويلعب الاحتلال دوراً جوهرياً مؤثراً في حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية. ولم يزل القطاع يرزح تحت الاحتلال بالرغم من خروج قوات الاحتلال المادي من داخل القطاع وتمركزها على حدوده، وذلك بسبب استمرار السيطرة والتحكم الإسرائيلي المطلقين بحدود القطاع البرية ومياهه الإقليمية وأجواءه، وبالتالي فإن إسرائيل كقوة احتلال تتمتع بقدرة مطلقة في حركة البضائع والأفراد بما فيها المواد الأساسية وذات الطابع الإنساني.

ومن بين حقوق الإنسان المتدهورة في قطاع غزة يظهر الحق في سكن مناسب كأحد أبرز تلك الحقوق التي تتعرض لانتهاك منظم جراء سياسة الإخلاء والتهجير القسري للسكان التي تمارسها قوات الاحتلال من خلال مواصلتها عمليات هدم وتدمير المنازل السكنية وعلى نطاق واسع.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على أوضاع السكان ممن هجروا قسرياً عن منازلهم بعد أن كانت عرضة للهجوم وجرى هدمها أو تدميرها. لقد شكل العدوان الإسرائيلي الذي شرعت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2008/12/27 وأعلنت عن وقفه من جانب واحد فجر 2009/01/18 أحد أهم المحطات التي تظهر بما لا يدع مجالا للشك تعمد قوات الاحتلال هدم وتدمير المنازل السكنية وتهجير المدنيين وعلى نطاق واسع من خلال عمليات الاستهداف المنظم بالهدم والتدمير مستخدمة وسائل متنوعة تبدأ بالقصف الجوي الذي تستخدم فيها مختلف أنواع الطائرات وفي مقدمتها النفاثة وتستخدم قذائف صاروخية وقنابل متنوعة، والقصف الميداني سواء بمدفعية الميدان أو مدفعية الدبابات أو صواريخ أرض أرض، أو عمليات النسف بالمتفجرات والهدم بالجرافات العسكرية الضخمة.

يلقي التقرير الضوء على أوضاع السكان المدنيين وما آلت إليه أوضاعهم. كما يضيء التقرير على الجهات التي قدمت مساعدات لضحايا ظاهرة هدم المنازل السكنية، وحجم أعمال إعادة الترميم والإعمار والمبالغ المالية التي قدمت للضحايا لشراء ملابس وفراش وبعض أثاث وبدل إيجار بعد أن فقدوا مقتنياتهم وأثاثهم وملابسهم بعد أن دمرت منازلهم على محتوياتها، وأحياناً على رؤوس ساكنيها.

يبدأ التقرير بخلفية عامة عن الأوضاع في قطاع غزة فيتناول الحصار المفروض على قطاع غزة وآثاره على حقوق الإنسان وخاصة على الحق في سكن مناسب وجهود ومحاولات إعادة الإعمار، ثم يظهر موقف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حول عمليات هدم وتدمير المنازل السكنية واسعة النطاق التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة . يعرض إحصاءات الجهات التي سعت لمساعدة الضحايا وحجم المساعدات المقدمة ومن ثم ينتقل التقرير إلى عرض حالات من الضحايا ويظهر أوجه معاناتهم وأوضاعهم الراهنة قبل أن يخلص إلى خاتمة وتوصيات.

خلفية عامة حول الحصار وأثره على جهود إعادة الإعمار

يشكل الحصار والإغلاق حجر الزاوية في السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً وتجاه قطاع غزة على وجه الخصوص حيث قيدت سلطات الاحتلال حرية حركة الفلسطينيين منذ اليوم الأول لاستكمال احتلالها للأراضي الفلسطينية في حزيران (يونيو) 1967. وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) أعلنت قوات الاحتلال إغلاق قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي بتاريخ 2000/10/09 وفي الوقت نفسه أغلقت المناطق التي تقع فيها مستوطناتها ومنذ ذلك التاريخ فرضت سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على حركة الأفراد والبضائع وأوقفت عمل المعابر كافة وقصرته على فتح جزئي في أوقات محددة وغيرت طابع معابر فبعد أن كان معبرا رفح وبيت حانون يعملان للأفراد والبضائع في الوقت نفسه قصرت عملهما على الأفراد. وشهدت سنوات ما قبل تنفيذ خطة الفصل أحادي الجانب بتاريخ 2005/9/12 إغلاقات متكررة وعلى مدى أسابيع وأشهر، دون أدنى اكتراث بحياة السكان أو مستوى معيشتهم.

ولم تسفر المفاوضات التي تلت تنفيذ هذه الخطة، والتي نتج عنها توقيع "اتفاقية الحركة والوصول" بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وبإشراف دولي بتاريخ 2005/5/15 عن حدوث تغيرات دائمة لجهة كسر الحصار والإغلاق، بل لوحظ أن إغلاق المعابر قد استمر، بل وزاد عن المعدلات التي كانت قائمة قبل توقيع هذه الاتفاقية. وقد أكدت التقارير التي أعدتها جهات فلسطينية ودولية، بمن فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي، عدم التزام إسرائيل بما جاء في الاتفاقية، حيث أن فتح أو إغلاق معبر رفح بقي خاضعاً لقرارات الحكومة الإسرائيلية بشكل كامل، ولم تصل معدلات التصدير والاستيراد من خلال معبر المنطار (كارني) إلى المعدلات التي تنص عليها الاتفاقية، ولم يتم السماح بتسيير قوافل للبضائع أو السكان بين الضفة الغربية وقطاع غزة نهائياً. وقد انتهى تشديد الحصار والإغلاق المفروض على القطاع إلى تحويله إلى سجن محكم الإغلاق، ولاسيما بعد سيطرة حماس عليه أواسط حزيران (يونيو) 2007.

وتبنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2007/9/19 قراراً أعلنت بموجبه قطاع غزة "كياناً معادياً" وقررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تشدد بموجبها من حالة الإغلاق والحصار القائمين منذ سنوات. وكانت إسرائيل قد أعلنت عن إغلاق قطاع غزة بالكامل بتاريخ 2007/6/13 عشية بدء العمليات التي انتهت إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة. ولم تشكل هذه الإجراءات أي خطوات جديدة، بل اقتصرت على توسيع نطاق القيود المفروضة على القطاع منذ سنوات، والتي تصاعدت بشكل خطير أثناء وبعد تطبيق خطة فك الارتباط.

واستمر الحصار المشدد واستخدمت سلطات الاحتلال سيطرتها المطلقة على المعابر التي تربط قطاع غزة في عقاب السكان جماعياً وتحت إدعاءات زائفة حظرت تلك السلطات مرور عشرات المواد والبضائع لقطاع غزة فحظرت مرور مواد البناء كالحديد والإسمنت والحصمة والمواد المرتبطة بها كالأخشاب والألمنيوم والدهانات وغيرها من بين مئات الأصناف التي حظرت فيما قيدت مرور الحبوب والأعلاف والدقيق وغيرها من المواد الغذائية والمواد الأساسية والأعلاف بما في ذلك الوقود والمحروقات وغاز الطهي والسولار الصناعي المخصص لمحطة توليد الطاقة كما حظرت دخول السيارات الجديدة والمستخدمة وكذلك قطع غيار السيارات. كما حظرت على الفلسطينيين تصدير منتجاتهم وسمحت لبعض المنتجات كالتوت الأرضي والورود.

لقد تسبب الحصار في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، حيث أسهم في تدهور مستويات المعيشة بالنسبة لسكان القطاع وضاعف من أعداد العاطلين عن العمل حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة العاطلين عن العمل بلغت 45% من إجمالي عدد القوى العاملة الفلسطينية فيما تشير مصادر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين إلى أن حوالي 80% من سكان القطاع يعتمدون على مساعداتها.
لقد لعب الحصار بالإضافة إلى جملة الممارسات التي سبقته وتلته دوراً جوهرياً في تقويض البنية الموضوعية لإعمال حقوق الإنسان ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتدهورت أوضاع البيئة والصحة العامة والرعاية الصحية والتعلم والعمل والسكن بشكل غير مسبوق منذ عام 1967.

لقد تأثر الحق في الحصول على سكن مناسب وفقاً لمعايير حقوق الإنسان بشكل كبير سواء لجهة الحصول على مأوى أو لجهة توافر شروط السكن المناسب فيه، بسبب السياسات الإسرائيلية التي استمرت طوال سنوات احتلالها المادي المباشر للقطاع. ففيما أهملت بناء مساكن في متناول غالبية السكان وتستوعب الزيادة السكانية بما يحافظ على مستويات معقولة من الكثافة السكانية، تعمدت إهمال البنية التحتية بما فيها عمليات تصريف المياه العادمة أو رصف الطرقات أو توصيل شبكات الخدمات الأخرى كتوصيل مياه الشرب والتيار الكهربائي مما ألقى بظلال قاتمة على أوضاع السكن حيث عانت الوحدات السكنية القائمة من كثافة سكان وكان الشبان يتزوجون في بيوت العائلة نفسها بالرغم من ضيقها واكتظاظها بالسكان.

وشنت قوات الاحتلال عدواناً دموياً بتاريخ 2008/12/27 أطلقت عليه اسم "الرصاص المصبوب" أبدت فيه قوات الاحتلال تحللاً فاضحاً من التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث قتلت (1410) فلسطينيين، واستهدفت الأعيان المدنية دون تمييز أو ضرورة واستهدفت المنازل بالتدمير والهدم بشكل منظم ودونما ضرورة. فبالإضافة إلى عمليات القصف الجوية أو بصواريخ أرض – أرض أو مدفعية الميدان والدبابات فقد هدمت ونسفت قوات الاحتلال مئات المنازل السكنية باستخدام الجرافات العسكرية الضخمة والعبوات الناسفة.

جاء العدوان الإسرائيلي وكانت أوضاع الحق في سكن مناسب متدهورة بسبب الحصار والإفقار المنظم الذي يتعرض له سكان القطاع إضافة إلى العوامل الأخرى التي جرى التعرض لبعضها، وشكل العدوان ضربة قاسمة لجملة حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في سكن مناسب الذي جرى تقويضه بشكل يعيد إلى الأذهان أكبر عملية تهجير قسري تعرض لها الفلسطينيون في نكبة 1948، حيث عادت مشاهد اللجوء إلى الأذهان بعد أن أجبرت آلاف الأسر على مغادرة منازلها ولجأت إلى المدارس التي جرى تحويلها لمراكز إيواء وبعد أن انتهى العدوان صدم السكان بعد أن وجدوا منازلهم وقد تحولت إلى كومة من الر كام بل وفي مئات الحالات جرى دفن ركام المنازل بحيث خسر السكان المنزل ومحتوياته من أثاث وملابس ومقتنيات أخرى بالإضافة لفقدانهم المأوى.

وبعد أن توقف العدوان وأمام حملات الاستنكار الدولية واسعة النطاق التي أدانت الجرائم الإسرائيلية والحراك الدولي الذي تبنى إعادة الإعمار ونظم مؤتمرات لهذا الغرض[1] أمل الفلسطينيين في أن تثمر الجهود الدولية على الأقل في رفع الحصار وإعادة إعمار ما دمرته قوات الاحتلال خلال عدوانها. ولكن آمالهم تحطمت وبقوا مشردين، بسبب استمرار الحصار الذي يحظر دخول مواد البناء.

وفيما نجح سكان المنازل التي لحقت فيها أضرار متوسطة وطفيفة وبعض من لحقت بمنازلهم أضرار جسيمة في إعادة ترميم مساكنهم وتأهيلها بقيت الغالبية العظمى من سكان المنازل المهدمة كلياً مشردين. وهم ينقسمون إلى أكثر من فئة فهم إما حالفهم الحظ وتمكنوا من العثور على شقة يستأجرونها أو أنهم استعاضوا عن المسكن بمخازن جرى استحداث دورة مياه فيها أو ارتضوا العيش لدى أقاربهم.

[1] دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل إعادة إعمار قطاع غزة. وقد لبى الدعوة ممثلو أكثر من ثمانين دولة قدموا إلى شرم الشيخ المصرية يوم الاثنين 2 (آذار) مارس 2009 للتشاور في سبل تقديم مساعدات أولية للقطاع تقدر قيمتها بنحو ثلاثة مليارات دولار على الأقل. وشارك في المؤتمر وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون ورئيس رباعي الشرق الأوسط طوني بلير والمبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشيل.

توطئة قانونية

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة. كما أنها المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان[2]، فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل[3]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[4]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعلمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء[5]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية[6] ، والحق في التعلم المناسب[7]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[8].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، بعد فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية

---

[2] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[3] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعلق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد التعلق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[5] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[6] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[8] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإنه يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

جهود مساعدة ضحايا هدم المنازل:

انطلقت جهود المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لغوث ومساعدة ضحايا العدوان الإسرائيلي ولاسيما مساعدة المهجرين قسرياً ممن دمرت مساكنهم وهي جهود لم تنتظر في بعض جوانبها وقف العدوان بل انطلقت أثناء العدوان، بل لعبت المؤسسات الأهلية ولاسيما مؤسسات حقوق الإنسان دوراً مهماً في لفت أنظار وكالة الغوث وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية إلى ظاهرة المهجرين قسرياً حيث أطلقت المؤسسات مناشدات وواصلت اتصالاتها بالجهات كافة ولا سيما وكالة الغوث بفتح مراكز إيواء على جناح السرعة لأن التقديرات كانت تشير إلى أن أعداد النازحين في ارتفاع مضطرد وهو ما كانت تعززه المراقبة الميدانية لمجريات الأحداث خاصة بعد بدء التوغل البري واستهداف وتدمير المنازل على نطاق واسع. كما أسهمت سياسة ترويع المدنيين التي اتبعتها قوات الاحتلال في عمليات تحذير السكان حيث حاولت أن تبدو كمن يقوم بواجبه بتحذير المدنيين ولكنها كانت تلقي منشورات تطالب السكان بمغادرة المنطقة على أرجاء القطاع كافة مما أثار حالة من الذعر في صفوف المدنيين.

وبعد أن افتتحت مراكز الإيواء لم تكن جهة تقدر مسبقاً حجم المشكلة وكانت حاجات المهجرين قسرياً متنوعة ومتزايدة، ما دفع بمؤسسات أهلية إلى المسارعة في تقديم مساعدات غوثية عاجلة كمياه الشرب الصالحة وأغطية وملابس. وهنا يشار إلى حالة التضامن المجتمعي التي سادت حيث يقدم السكان المساعدة للمهجرين.

وفور توقف العدوان الذي أعلنته سلطات الاحتلال من جانب واحد على أن يسري مفعوله عند تمام الساعة 2:00 من فجر يوم الأحد الموافق 2009/01/18 أنطلق المشردون من مراكز إيوائهم إلى مناطق سكنهم ليطمئنوا على منازلهم ومقتنياتهم وكانت الصدمة نصيب آلاف الأسر التي وجدت منازلها وقد تحولت إلى كومة من التراب، بل إن بعض تلك الأسر لم يعثر حتى على ركام منزله حيث سعت قوات الاحتلال إلى إزاحة ركام مجموعات من المنازل ودفنه بعيداً عنها.

لقد أفرز العدوان حاجات إنسانية ماسة فبالإضافة إلى المأساة العميقة التي ألمت بأسر بكاملها حيث خلف العدوان الإسرائيلي آلاف اليتامى والأرامل والثكالى والمكلومين، كما خلف آلاف الجرحى وكثيرون تسببت جراحهم في إعاقة دائمة جراء بتر أحد الأطراف[9]، وجدت الأسر نفسها وقد أصبحت مشردة بلا مأوى كما فقدت كل أثاثها وملابس أفرادها ومقتنياتهم وأوراقهم الشخصية بما فيها الثبوتية.

لقد كانت الحاجة ماسة لتوفير المأوى البديل و كذلك الأمر إلى ملابس، حيث أن غالبية المهجرين قسرياً أمضوا ما لا يقل عن خمسة عشر يوماً دون استحمام.

و عليه انتشرت فرق حصر الأضرار من جهات مختلفة، فحكومة غزة سيرت فرق لحصر الأضرار وكذلك كان حال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ووكالة الغوث الدولية وغيرها من المؤسسات التي كانت تقوم بمسح شامل للضحايا المدنيين والأضرار التي لحقت بهم[10].

عليه وأمام استمرار الحصار المفروض على غزة كما ورد آنفاً وانعدام مواد البناء من الأسواق سعت الجهات الحكومية والدولية إلى تقديم مساعدة مالية لمتضرري الهدم الكلي والجزئي وحتى لمن لحقت بمنازلهم أضرار

---

[9] تشير أرقام وزارة الصحة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات التي عملت على تقديم المساعدة إلى أن حوالي 600 من بين الجرحى الفلسطينيين تسببت جراحهم في إعاقات دائمة.

[10] يشار هنا إلى أن بعض المؤسسات الأهلية لجأت إلى مؤسسات حقوق الإنسان وطلبت كشوف بمتضرري هدم المنازل لتقديم غوث عاجل، وفي هذا السياق قدم الميزان على سبيل المثال قوائم بمن هدمت منازلهم كلياً في عزبة عبد ربه شرق جباليا لجمعية الهلال الأحمر لقطاع غز لتقديم مساعدة عاجلة لهم.

طفيفة، حيث قامت هذه الجهات بتقدير الخسائر وتحديد المبالغ المستحقة لضحايا الهدم الجزئي على أن تقدم للمتضرر على دفعات كلما أنهى مرحلة من مراحل الترميم.
كما صرفت مبالغ كبدل إيجار لمن هدم منزله بالكامل أو أصبح غير صالح للسكن.

الجهات التي قدمت المساعدة وقيمة المساعدة:

بحسب الضحايا من الفئات المختلفة وحسب حجم الضرر فقد كانت المساعدات الرئيسة من الحكومة في غزة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ووكالة الغوث الدولية، حيث دفعت الحكومة للمتضررين كافة فيما انحصرت مساعدة وكالة الغوث في اللاجئين ومساعدات (UNDP) في المواطنين.
تسلم المتضررين اللاجئين من ضحايا الهدم الكلي مساعدة بلغت قيمتها (4000 يورو) من الحكومة و(5000 $) من وكالة الغوث كبدل إيجار، وبالنسبة للضرر الجزئي الجسيم للمتضررين من فئة اللاجئين صرفت لهم مساعدة (2000 يورو) من الحكومة و(3000 $) دولار أمريكي من وكالة الغوث.
كما تم تقدير قيمة الأضرار ومن كانت أضراره أقل من (6000 $) جرى صرفها على مراحل بعد ترميم المنازل من قبل السكان، أما الكلي أو الأضرار الجسيمة فقد وعدوا بإعادة البناء.
فيما صرف للمتضررين من فئة المواطنين غير اللاجئين من ضحايا الهدم الكلي صرفت مساعدة قيمتها (4000 يورو) من قبل الحكومة و(20.000) شيكل إسرائيلي من قبل (UNDP) والجزئي الجسيم صرفت لهم 2000 يورو من الحكومة ومن 12.000 إلى 19.000 شيكل من (UNDP)
وجرى تعويض الأضرار الطفيفة من قبل الوكالة للاجئين ومن قبل (UNDP) للمواطنين ممن يقل تقدير خسائرهم عن 6000 $، ووعد المتضررين بإعادة البناء حال توفر المواد في الأسواق المحلية
يستعرض التقرير المساعدات التي قدمت من الجهات المختلفة وعدد المستفيدين على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول يوضح مجموع المتضررين والمساعدات التي قدمت لهم حسب جهة المساعدة والحصر[11]

جهة الحصر وتقديم[12] المساعدة	المنازل حسب حجم الضرر			عدد الأسر التي تلقت مساعدات		
وزارة الأشغال العامة والإسكان	كلي	جزئي	طفيف	كلي	جزئي	طفيف
	3336	4021	44196	2508	1896	2722
وكالة الغوث الدولية UNRWA	كلي	جزئي	طفيف	كلي	جزئي	طفيف
	2276	1776	46097	2125	1588	43384
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	كلي	جزئي	طفيف	كلي	جزئي	طفيف
	1185	1154	10802	1107	1056	6981

[11] يضاف إلى هذه الجهات جهات أخرى دولية ومحلية قدمت مساعدات وأسهمت في ترميم وإعادة بناء عدد من المنازل وعلى سبيل المثال أعادت مؤسسة **CHF** ترميم 465 من المنازل المتضررة أضراراً جسيمة و 172 منزل من المتضررة أضراراً طفيفة. كما قامت جمعيات الكتاب والسنة والصداقة التركية الفلسطيني بإعادة بناء عدد محدود من المنازل المهدمة كلياً.
[12] قاعدة بيانات قطاع السكن الموحدة التي يديرها المجلس النرويجي للاجئين (**NRC**) نيابة عن الوكالات والمؤسسات الأعضاء في مجموعة عمل قطاع السكن. ولمزيد من المعلومات راجع http://www.sheltergaza.org:8080/ussd/docs.jsp

مدى رضا الضحايا:

هذا وسعى مركز الميزان لاستطلاع أراء الضحايا ومدى رضاهم حول الجهود التي بذلت لمساعدتهم والمساعدات التي تلقوها، والتحقق من قيمة المساعدات التي تلقوها بالفعل و واقعهم الحالي وإذا ما أعيد بناء مساكنهم أم لا وحول تغطية نفقات الإيجار واستمراريتها وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جرى اختيار عينة عشوائية[13] قوامها (30) أسرة من ضحايا الهدم الكلي الموثقين لدى مركز الميزان والاتصال بها هاتفياً حيث أشار ما نسبته (30 %) من مجموع العينة أن العائلة اضطرت لنقل أبنائهم من مدارسهم، و(93.3%)عائلة لم تتلقَ مساعدات لإعادة إعمار منازلهم المدمرة، و(13.3 %) عائلات فقط تمكنت من إعادة بناء منازلهم، (86.6 %) عائلة لم تتمكن من بناء منازلهم بسبب عدم تلقيهم المساعدة لإعادة البناء، و(56.6 %) عائلة لازالت تسكن بالإيجار (41.17 %) منهم فقط يتلقون بدلاً للإيجار، أي ما نسبته 23.3% من مجموع العينة و(35.29 %) منهم لا يكفي هذا البدل لدفع أجرة السكن، و(33.33 %) عائلة لا تتلقى بدلاً للإيجار، (6.66 %) عائلة تسكن في بيوت مع أقاربهم، (10%)عائلات تسكن في منز ل أخر يملكونه، (10 %) عائلات تسكن في الخيام، و(66.66 %) عائلة أفادوا بأن المنزل البديل عن منزلهم المدمر لا يوفر لهم الراحة والخصوصية، و(86.66%) عائلة من مجموع العائلات أبدوا عدم رضاهم عن جهود مساعدتهم.

وتم الاتصال مع عينة مماثلة من ضحايا تدمير البيوت جزئياً خلال العدوان، تبين بأن (83.33 %) أسرة تسكن في المنازل نفسها و(13.33%) عائلات تسكن بالإيجار من بينها (7.50 %) تتلقى بدلاً للإيجار وأفادت بأنه لا يكفي لدفع أجرة السكن، و(7.50 %) تسكن في منزل مع أقاربهم، و(10%) عائلات اضطرت لنقل أبنائهم من مدارسهم لأخرى، و(43.33%) أسرة لم تتلقى مساعدات لإعادة إعمار مساكنهم، و(40%) من الأسر لم تتمكن حتى اللحظة من إعادة ترميم مساكنهم بسبب عدم تلقي المساعدة، و(43.33%) أسرة أبدوا عدم رضاهم عن الجهات المختصة لمساعدة المتضررين.

الواقع الراهن للضحايا:

مر عامان على المحنة التي تعرض لها عشرات آلاف المدنيين من سكان قطاع غزة، وهي محنة تداخلت فيها مكامن الألم فمن استحضار لحظات الألم والشدة، إلى افتقاد الأحبة ممن قتلوا على أيدي قوات الاحتلال، أو التحسر على الإعاقة التي لحقت بمن نجا من موت محقق، أو التحسر على أطلال بيت بنوه بعد معاناة وشهد ذكريات الأسرة بحلوها ومرها وبعد عامين على تدميره ورغم ما سمعوه من وعود بإعادة البناء والتعويض عما فقدوه هم على حالهم مهجرين قسرياً ويعيشون في بيوت تتفاوت ظروفها إلا أنها أبداً ليست كبيتهم الذي دمر، هذا بالإضافة إلى أن بعضهم دفع إلى السكن في مناطق بعيدة عن مسكنه الأصلي بسبب عدم توافر بدائل، واضطر الأطفال إلى الانتقال إلى مدارس جديدة، حيث فقدوا أصدقائهم.

---

[13] العينة صغيرة ولا تسمح بتمثيل مجتمع الدراسة وبالتالي لا يمكن الركون علمياً إلى عينة بهذا الحجم، ولكن المركز وجد ضرورة لتدعيم المعلومات التي جمعها باحثوه في سياق عملهم المنظم وكان الهدف فقط التحقق من قيمة المبالغ التي صرفت لهم من الجهات المختلفة أكثر من كون الاستطلاع عملية تقويم لأداء الجهات التي قدمت مساعدات.

يستعرض التقرير خمس حالات تعطي خلفية عن واقع ضحايا هدم المنازل السكنية، حالتين من شمال غزة وحالة عن كل محافظة أخرى:

الحالة الأولى: مجدي العبد أحمد عبد ربه، فلسطيني في الأربعينات من عمره، استخدم كدرع بشري خلال العدوان (الرصاص المصبوب) اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2009/01/5 من منزله المكون من طبقتين، المتربع على مساحة 250 متراً، على قطعة أرض مساحتها 500 متراً. توجه باحثوا المركز لاستطلاع أوضاعه بعد مرور عامين على العدوان فاستحضر التجربة بقسوتها قبل أن يحكي عن واقعه، يحاول التقرير أن يعرض بإيجاز لحالة مجدي كالآتي:

قيدوني أمام عائلتي المكونة من/ زوجتي: أسمهان محمد مصطفي عبد ربه (40 عاماً) وأطفالي: علاء (16 عاماً)، عدي (15 عاماً)، عماد (12 عاماً)، العبد (11 عاماً)، ومرح (3 سنوات). واستمرت عملية استخدامي كدرع بشري لمدة ثلاثة أيام، وأثناء تلك الفترة هدموا منزلي أمام مرآى عيناي، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2009/1/6, حيث أوقفوني على مسافة تقدر بـ 30 متراً جهة الجنوب الغربي، أمام منز ل جاري: عبد الوهاب الكتري، وكنت مقيد اليدين إلى خلف الظهر، وشاهدتهم يبدأون في هدم المنزل، فلم أتحمل المنظر، أخذت في البكاء كنت أبكي بحرقة، وسقطت أرضاً، لأن ساقاي لم تقويا على حملي... أخذت أفكر فيما يحصل معي، فأنا استخدم كدرع بشري، وأمشي أمام الجنود، ويجعلونني أهدم جدران المنازل، ويرسلوني لرجال المقاومة لمطالبتهم بتسليم أنفسهم، وبعد قصف المنزل الذي تواجدوا فيه، أرسلونيّ دون التفكير بحياتيّ للتأكد من موتهم، فكنت أر ى الموت بعيني في كل الأوقات، وعزائي الوحيد هو أن أنهي هذا الوضع وأعود لعائلتي وأطفالي الذين لا أعلم عنهم شيئاً، لا أعلم ماذا حل بهم؟ أين هم؟ أين ذهبوا؟ ما أخبارهم الآن؟ وبعد ذلك كلّه، يدمر الاحتلال كل ما أملك في دقائق! فمنزلي يسقط أمام عيناي دون أن أتمكن من فعل أي شيء! وبعد أن أخلي الاحتلال سبيلي، ذهبت إلى جباليا البلد بملابسي التي ألبسها على جسدي فقط، وهناك لجأت لمنزل أختي في شارع النزهة. لم أكن أعرف شيئاً عن أخبار عائلتي. وبتاريخ 2009/1/16، أخبرني بعض الأقارب الذين يسكنون أطراف البلدة بأن زوجتي وأطفالي قد سمح لهم بترك العزبة، وهي بطريقها إلي، فذهبت للاطمئنان علىها واصطحابها إلى منزل أختي، وبعد لقائها وأطفالي أخبرتني زوجتي أن الاحتلال منعها من الطعام والشراب، كذلك الأطفال، منذ خروجي من المنزل، وقصفوا المنزل المجاور لمنزلي وهم موجودين داخل منزلها في الحديقة ولم يوفروا لهم الأمن أو الحماية، ولم يكترثوا لحياتهم، وأثناء ذلك خرجت زوجتي وأطفالي بعد أن رفعوا راية بيضاء، وسط جو من الخوف والرعب، وساروا وسط الدبابات، وذهبوا إلى منزل والدها الكائن شرق منزلي، ومكثوا هناك حتى نفذ الطعام والشراب وحليب الأطفال من المنزل، فاضطرت زوجتي للخروج من منزل أهلها بمفردها، وأخذت معها أطفالي، حيث حملت راية بيضاء وسارت في شوار ع العزبة التي دمرت بالكامل، وشاهدت منزلنا مدمراً بالكامل، وكذلك المسجد، ومنازل الجيران، وشاهدت جثث شهداء على جانبي الطريق، حتى وصلت جباليا البلد. كانت في حالة يرثي لها، كذلك أطفالي كانوا في حالة صراخ، وكان بعضهم يعاني من الأمراض، حيث أخذتهم للعلاج في مستشفي كمال عدوان، وهناك عانى طفلي: عدي، من مشاكل في المسالك البولية، نتيجة حصر البول الذي أخبرني الأطباء أنه جراء الخوف الذي عاشه. وبعد انسحاب قوات الاحتلال ذهبت لاستطلاع الأمر، حيث شاهدت المنازل السكنية في العزبة مدمرة بالكامل، ومنها منزلي، حاولت إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مقتنيات المنزل، مثل: (الملابس، وبعض الحاجيات), ومكثت عند أختي كضيف ومعي عائلتي لمدة (4) شهور، وأثناء ذلك كنت أشعر بالضعف والخجل، وبتاريخ 2009/4/1 استأجرت شقة بمساحة 120 متراً على حسابي الخاص، في عزبة عبد ربه, كانت صغيرة (تضم غرفتين ومطبخ

وحمام)، ولكنها كانت تأوينا، مكثت فيها لمدة عام كامل، ثم خرجت بناء على رغبة أصحاب المنزل، إلى شقة في عمارة جاد الله، الكائنة قرب من دوار زمو، وهي بمساحة 130 متراً, تضم ثلاث غرف وصالة وحمامين ومطبخ، ومنذ ذلك الحين وأنا أعيش فيها. وبعد ذلك تلقيت مساعدة ماليه قيمتها 4000 يورو، من وزارة الأشغال العامة والإسكان التابعة للحكومة في غزة، ومبلغ 20000 شيكل من مؤسسة الـ UNDP، فقط لا غير، ولم أتلقي أيه مبالغ أخرى خلافها من أي جهة. أما إيجار الشقة فمن حسابي الخاص، ولم يساعدني فيه أحد. ومنذ أن هدم منزلي لم أستطع إعادة إعماره بحكم عدم سماح قوات الاحتلال بإدخال مواد البناء إلى قطاع غزة. أما عن المبالغ التي تلقيتها فقاربت على النفاذ. ونحن اليوم وصلنا إلى ديسمبر 2010، أي عامين على الحملة والعدوان، حيث تمثل الذكر ى الثانية للعدوان والتي ستأتي بعد أيام ذكر ى أليمة بالنسبة لي ولعائلتي، ومعاناة تستمر وتتواصل حتى اللحظة، ولا أعرف إلى أي وقت ستتواصل، ومتى ستنتهي. وأنا دوماً أدعو ألا يمر أي إنسان بما مررت به من أحداث وملمات خلال هذا العدوان البغيض. فأنا ما أزال كما أنا، ولكن التجربة الصعبة التي مررت بها قد عجلت من ظهور علامات كبر السن لدي، فقد ظهرت على مبكراً، وطفلتي الرضيعة مرح أصبحت اليوم في السنة الثالثة من عمرها, وأبنائي يكبرون أمام عيني، ونحن ما نزال نعيش في شقة صغيرة، بالكاد تستوعبنا، ونتذكر منزلنا الواسع، وأيامنا السعيدة التي قضيناها داخل جدرانه.

الحالة الثانية:

وفاء عواجة سيدة متزوجة وتبلغ (34 عاماً) من عمرها بعد مرور عامين على العدوان لم تزل تسكن في خيمة جوار مركز شهداء العطاطرة من الجهة الشرقية بعد أن هدم منزلها خلال العدوان، وهي الزوجة الثانية لكمال صبحي عواجة، (50 عاماً)، وهي أم لسبعة أطفال هم (أربع إناث وثلاثة ذكور)، قتل أحد أطفالها وهو: إبراهيم (9) سنوات خلال العدوان.

وفي معرض سؤالها عن واقع أسرتها الحالي استحضرت معاناتها خلال العدوان قبل الولوج إلى الواقع الراهن يوجز التقرير أبرز ما جاء في حديثها على النحو الآتي:

كنا في منزلنا بأمان ومنزلنا هو عبارة عن مبنى أرضي يتربع على مساحة 185 متراً، ويقع في حي الضباط، الكائن شرق مخلاة (دوجيت)، شمال غرب بيت لاهيا. استيقظنا عند حوالي الساعة 14:30 من فجر يوم الأحد الموافق 2009/1/4، على صوت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحيط بالمنزل بدباباتها وجنودها، فأشعلت شمعه لكون التيار الكهربائي مقطوعاً، حتى يعرفوا أننا بالداخل. ففوجئت أنهم بدأوا بهدم المنزل ونحن بداخله... أستيقظ الجميع واحتمينا بالصالة الكائنة في مؤخرة المنزل، ثم خرجنا وبقينا في العراء في المنطقة نفسها، وقضينا ليلتنا قرب الدبابات، التي كانت إحداها تسلط أضوائها تجاهنا بشكل مباشر، وفي ساعات النهار تقدموا جنوباً نحو حي العطاطرة، وعندما عدنا للمنزل كي نتفقده، فوجئنا بإطلاق النار من جهة الجنوب الشرقي ... فقررنا الذهاب إلى منازل جيراننا البدو سكان منطقة الخوصة، الواقعة شمال غرب حي الضباط، وقبل أن نتوجه إلى هناك أطلق علينا جنود الاحتلال النار مرة ثانية من المكان نفسه، فأصيب طفلي: إبراهيم، بعيار ناري في الخاصرة، حاولنا إسعافه، ولكن قوات الاحتلال أطلقت النار علينا مرة ثالثة، فأصبت بأعيرة نارية في كلتا ساقي، وأصيب زوجي في الحوض ... جلسنا في أماكننا، واحتضنت أطفالي ودمي ينزف، وبعد مرور (30) دقيقة، تقدم عدد من جنود الاحتلال راجلين نحونا، وأطلقوا النار علينا من مسافة قريبة، وبشكل مباشر دون رحمة، فقتلوا ابني إبراهيم، بعد أن أصابوه في الصدر والبطن بعدة أعيرة نارية ثم تركونا وذهبوا، وسط صرخاتنا وبكاء الأطفال، وبعد مرور أربعة أيام، وفي ساعات الظهيرة من يوم الأربعاء الموافق 2009/1/7، تمكنا من مغادرة المكان بعربة كارو

يجرها حصان وفي الطريق ساعدنا أحد السكان، ونقلنا بجراره إلى مستشفي كمال عدوان، حيث تلقينا فيها العلاج الملائم. وتم دفن جثة طفلي إبراهيم.

وبعد انسحاب قوات الاحتلال بتاريخ 2009/1/18، لم نكن نعلم أين نذهب لان منزلنا قد دمر بالكامل، وعند ذهابنا إلى هناك فوجئنا بفقداننا مبالغ مالية ومصاغي، الذي كنا نخبئه داخل المنزل، حيث مكثنا في غرفة مشيدة في قطعة أرض لأحد جيراننا لمدة أسبوعين، ثم انتقلنا إلي مخيم الإيواء الذي أقامته اللجنة المكلفة بإيواء المشردين جراء العدوان وسمّي بمخيم الثبات، وأقيم جوار مركز شهداء العطاطرة، من الناحية الغربية، حيث عشنا في أحد خيامه حيث سلّمت كل عائلة خيمة (وعائلتنا مكونة مني وزوجي وأطفالي/ أمسيات (31 عاماً), صبحي (11 عاماً)، حلا (8 سنوات)، ضياء (5 سنوات), ذكريات (3 سنوات)، ليالي (عام واحد). وأثناء وجودنا في المخيم لم نكن نحظى بمساعدات. أخذنا فقط المبالغ المالية التي تسلمها جميع المتضررين، وهي مبلغ الـ4000يورو، وقدمتها للمتضررين وزارة الأشغال العامة والإسكان التابعة لحكومة غزة. وتسلمنا من وكالة الغوث الدولية (الأونروا) مبلغ 18500 شيكل. وتسلمنا مبلغ 2500 دولار أمريكي لابني الشهيد: إبراهيم من حكومة رام الله. ومبلغ 500يورو لي وأخر ى لزوجي، لكوننا جريحين. وهذه هي كل ما حصلنا علىه من دعم.

أمضينا أياماً صعبة في مخيم الإيواء، حيث عشنا فيه حياة العدم، وأقمنا داخله منذ تاريخ 2009/2/5، حتى سبتمبر 2009 حيث رفعت اللجنة المكلفة مسئوليتها عن المخيم، وبقي فيه (9 عائلات) ونحن من ضمنهم، ونحن الآن في ديسمبر 2010 ومازلنا في المخيم, ويجاورنا /مجدي غبن، في خيمة أخرى, حيث لم نتمكن من إعادة إعمار منزلنا حتى اللحظة، ولكن وكالة الغوث الدولية بدأت بتشييد منزل على مساحة 80 متراً، من الطين، مكان منزلنا، وقد بدأت الوكالة العمل منذ 2009/10/15، ويتوقع انجازه في فبراير 2011.

نعيش منذ دمّر منزلنا حياة بدائية صعبة، نعم تطورنا من خيمة إلى ثلاث خيام، ولكن الحياة مختلفة، فنحن نفترش الرمال، وأصبحت أمور النظافة صعبة جداً، والمياه من مصدر واحد في المخيم، كذلك الحمامات مشتركة.ومنذ انتهاء المخيم عشنا في الخيام الثلاث بنوع من الاستقلالية، حيث حوّلنا أحدها إلى غرفة نوم (وهي خيمة اشتراها زوجي من أحد المتضررين)، والثانية عبارة عن مطبخ وحمامات (وهي خيمة استلمناها من لجنة المخيم)، والثالثة عبارة عن غرفة للأطفال (وهي خيمة تسلمناها من وكالة الغوث الدولية), وأحاط زوجي الخيام الثلاث بسلك من الشبك، لحمايتنا، ولكي يعرف الفضوليين أنه بيت له حرمة، وزرعنا بضع الأمتار المحيطة بالخيام ببعض الخضار, حتى خالفتنا بلدية لاهيا لاستخدامنا المياه للزراعة.

نعيش ليالي صعبة في فصل الشتاء، حيث تلفحنا رياح شديدة، ويضربنا الصقيع من كل صوب، ولا تحمينا الأقمشة والنايلون من الريح والبرد والأمطار من جهة. أو من الحشرات (الذباب البعوض الناموس إلخ) والزواحف والقوارض (الثعابين العقارب السحالي البريص الفئران العرس وإلخ...) والحيوانات (الكلاب القطط وإلخ...) من جهة أخرى. وتغرقنا مياه الأمطار وتصنع بركاً حول الخيام، بينما ترشح الخيام بها أثناء الهطول، فيبتل الفراش والملابس، بالتالي لا نذق للنوم طعم في ظل الأجواء الماطرة و العاصفة. ناهيك عن الروائح الكريهة الناتجة عن الحمامات المؤقتة التي نقيمها.

ونعيش أيامنا صعبة في فصل الصيف, فلا هوايات، مع انتشار مكثف للروائح الحشرات والزواحف والقوارض والحيوانات، وللثعابين معنا قصصاً كثيرة، كذلك الكلاب والقطط حكايات كثيرة، ولا وقاية أو حماية. أطفالي يعيشون في حالة مرض دائم، وأصبح الخوف لا يفارق وجوههم, فعندما تستيقظ طفلة بعمر (8 سنوات) على صوت قطتين تشتبكا مع بعضهما فوق وجهها، فما هي الحالة النفسية التي تكون قد وصلت إليها. الوضع صعب جداً ومخيف، فأطفالي جميعا يتخيلون أصوات الرعد قذائف، وأصوات الطرق أو ما شابه رصاصاً،

وقنابل، ويتخيلون أي حركة في محيط الخيام كلباً أو قطة. أشعر أني خرجت عن كوني إنسانة، ورغم ذلك أتظاهر أمام أطفالي بالثبات، تعودت على التعايش مع الكلاب والقطط، تعودت على العيش في مكان قذر, وهو شيء جديد جداً بالنسبة لي، فحياتي قضيتها في الشقق و المنازل وهكذا. ورغم ذلك أصبر على هذه العيشة لقلة الحيلة, فنحن لا نستطيع إعادة بناء منزلنا بحكم منع دخول مواد البناء وفي الوقت نفسه لا يقدر زوجي على استئجار منزل لأنه يتكفل بالمصروف على بيتين، حيث يعيل (8) أفراد من زوجته الأولي، وراتبه يخصم منه نقود من أشخاص كفلهم في البنك، وهم غير موجودين في القطاع, وبالتالي فالمخيم هي أقصى ما نملك.

يتابع أخصائيون نفسيون من الصحة النفسية (برنامج غزة للصحة النفسية) حالات أطفالي, وسافرت أمسيات وسافر صبحي، إلى بولندا للعلاج النفسي.

نحتاج لأشياء كثيرة يصعب حصرها، لذا نحن لا نطلب شيء من أحد، ولكننا قد نقبل بأي مساعدة، أحيانا تساعدنا وكالة الغوث، وأحيانا تساعدنا مؤسسات أهلية أو أشخاص، ولكن هذه المساعدات لا تفي بالحاجة.

الحالة الثالثة:

تظهر هذه الحالة بوضوح معاناة أصحاب المنازل المدمر وأسرهم وإن كانت تكشف عن أوجه معاناة متنوعة لسكان القطاع كمشكلتي البطالة والفقر وتظهر كيف دفع الخوف من التشرد على بناء غرفة واحدة على أنقاض منزله والعيش بداخلها بسبب خوفه من نفاذ المساعدات المالية التي تلقاها بسبب دفع أجرة شهرية لمسكن وشراء أثاث وملابس بدلاً لما فقده وشعوره أن نقوده إذا نفذت فإنه سوف يتشرد في ظل عدم وجود دخل ثابت للأسرة كونه عاطل عن العمل.

إبراهيم محمد عوض الله البحابصة، فلسطيني يبلغ من العمر، (30 عاماً)، متزوج ولديه أسرة مكونة من (7 أفراد)، من بينهم (5 أطفال)، أكبرهم في الصف الرابع الابتدائي وأصغرهم يبلغ عامين من عمره، دمر منزله خلال العدوان. وكان منزله يتربع على مساحة (80 م^2)، مسقوف بالأسبستوس، ويتكون من غرفتين ومطبخ ودورة مياه، مجهز بشكل كامل من حيث الطلاء الداخلي والأثاث، ويقع في قرية وادي غزة (جحر الديك)، إلى الشمال من مدرسة قيساريا.

تحدث البحابصة عن معاناته مستحضراً كنت أعيش مع أفراد أسرتي بسعادة واستقرار إلى أن نشبت الحرب على قطاع غزة. في الأيام الأولى للحرب التزمت منزلي كبقية الجيران في القرية، وبعد إعلان قوات الاحتلال عن بدء الاجتياح البري، شعرت بالخوف والقلق نظرا لأن قريتي متاخمة للسياج الفاصل ومسكني يبعد حوالي كيلو متر ونصف، قررت أن أترك منزلي اصطحبت أطفالي وزوجتي وتوجهت بهم جنوبا إلى مخيم البريج. وعلمت أن إدارة وكالة الغوث (الأونروا)، قد فتحت أبواب المدارس لإيواء المشردين، فلجأت لإحدى المدارس، كانت الحياة قاسية والظروف مرعبة والراحة مفقودة في الفصول الدراسية كونها غير مهيأة للنوم حيث كان عدد المتواجدين في الفصل الواحد يصل إلى حوالي (20 شخصاً)، وأجبرت على البقاء فيها نظرا لعدم وجود بديل في تلك الظروف، بقيت في المدرسة حتى الإعلان عن انتهاء الحرب، رجعت لقريتي أنا وأطفالي وزوجتي وفوجئت بأن منزلي أصبح ركاماً أصبت بالصدمة كان الجو باردا حيث فصل الشتاء، فقررت العودة للمدرسة خاصة بعد أن وجدت منازل الجيران مدمرة مثل بيتي، مكثت في المدرسة وأبلغتني إدارة الوكالة بأن أستأجر منزلاً، وانطلقت للبحث عن منزل بعد أن انتقلت مع أسرتي إلى منزل أهل زوجتي في بلدة قرارة في محافظة خانيونس وبعد حوالي شهر من البحث والمعاناة عثرت على منزل للإيجار كانت مساحته (100م^2)، وحصلت على مبلغ من المال من وكالة الغوث مقداره (5000$)، وحصلت من الحكومة في غزة على مبلغ مساو له تقريباً، ومكثت في المنزل مدة عام

وشهرين، حيث أنفقت جزء من المنحة على الإيجار وجزء على شراء أثاث، ونظرا لأنني عاطل عن العمل فقد بدأت النقود تنفذ فقررت ترك المنزل وإنشاء غرفة على أنقاض منزلي ومساحتها لا تتجاوز (16م^2)، في هذه المساحة أطفالي يأكلون ويدرسون وينامون كل حياتي في هذه الغرفة وقام أهل الخير بمساعدتي في إنشاء دورة مياه ومطبخ صغيرين، فأصبح منزل مسقوف بالصفيح، وغير مقصور من الداخل والخارج، وجزء من أرضيته من الرمال ويفتقر للبلاط، وأنا أنتظر الفرج من عند الله، علما أن الأسبوع الحالي حضر باحث الوكالة وطلب مني استئجار منزل كي تقوم وكالة الغوث بتغطية تكاليف الإيجار، وبحثت في القرية لم أجد منزل للإيجار وبحثت في مخيمي النصيرات والبريج القريبين ولم أجد ليس من السهل العثور على منزل في ظل الظروف الحالية حيث أزمة السكن تتزايد وحالة الجمود في حركة الإنشاءات بسبب عدم توفر مواد البناء..."

الحالة الرابعة:

وتظهر معاناة ضحايا هدم المنازل وتشتتهم وتقلب أحولهم، كما تبرز جوانب أخرى من معاناة الفلسطينيين فالضحية هنا لم ينهي سداد ديونه التي اضطر إليها لإكمال بناء مسكنه الجديد ولكن قوات الاحتلال دمرت المنزل فيما لم تسدد أقساطه بعد. كما دمرت المصدر الوحيد لرزق العائلة ألا وهو أرضهم الزراعية فاضطرت الأسرة إلى العيش في المسكن وهو مدمر بعد أن سددوا ما تلقوه من مساعدة كأقساط لسداد الدين.

عاطف عايش حمدان العمور، متزوج وأب لعشرة أبناء، يسكن في بلدة الفخاري شرق خان يونس، في منزل ارضي مساحته 130 متر، يبعد عن شريط الفصل الحدودي مسافة تقدر بحوالي 800 متر تقريبا.

عاد العمور بالذاكرة وبدأ حديثه ... قررت في عام 2001، بناء منزلي بحثا عن الراحة والعيش الكريم، قمت بجمع كل ما تمكنت من ادخاره خلال سنوات عملي في الزراعة، وقمت باستلاف مبلغ من المال لاستكمال البناء، وكنت أقوم بتسديد الديون من خلال أقساط شهرية، حيث كنت أعمل في الزراعة بالإضافة إلى دخل سنوي يعود على من أرضي الزراعية المزروعة بأشجار الزيتون والتفاح والتين، والتي تبلغ مساحتها ثلاثة دونمات.

خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة توغلت قوات الاحتلال في منطقة سكناي، وسط إطلاق نار كثيف، حوصرت أنا وأولادي في المنزل، وقضيت أصعب لحظات حياتي، تمنيت الموت فيها قبل أن أشاهد أبنائي يصابون بأي أذى، بينما كانت نوافذ وجدران المنزل تتساقط من شدة الانفجارات، وآليات الاحتلال تقوم بتجريف الأراضي الزراعية في محيط المنزل، لحظات كنت أدرك فيها أن بقائي في المنزل خطر على حياتي وحياة أبنائي، والخروج من المنزل فيه خطر أكبر، أجبرت على البقاء وسط تلك الأجواء، حتى صباح اليوم التالي، وقمت بالمخاطرة وخرجت مع أبنائي وحملت رايات بيضاء وسرنا مسافة 4 كيلومتر تقريباً، حتى خرجنا من المنطقة، وبعد انتهاء الحرب عدت إلى المنزل وكان مدمر بشكل كبير ولم يكن صالح للسكن، واضطررت لقضاء مدة 9 أشهر مع أبنائي في كرفان تعود ملكيته لأحد أقاربي، ولم يكن باستطاعتي استئجار منزل طوال تلك الفترة، بسبب الظروف المادية التي كنت أمر بها بعد أن فقدت مصدر رزقي وعملي في أرضي الزراعية، التي جرفتها قوات الاحتلال بشكل كامل، خلال تلك الفترة فقدت كل سبل الراحة التي عملت طوال حياتي لتوفيرها لأسرتي وأبنائي، أنفقت كل ما أملك للعيش في منزل يوفر لي الراحة والاستقرار، والدفء في فصل الشتاء، وأجواء معتدلة ولطيفة في فصل الصيف، كان الكرفان يفتقد لكل مقومات الحياة البسيطة، حيث أن الكرفان به دورة مياه صغيرة فقط، ولا يوجد مكان فيه للاستحمام، ولم يكن الكرفان مجهز بأثاث منزلي يوفر

الراحة في السكن، ولم يكن يحتمل إضافة أثاث لأنه كان لا يتسع لأفراد الأسرة، كما كنت أشعر بحرج شديد عند زيارة الأقارب لي، كنت أستضيفهم في ساحة فضاء خارج الكرفان، كما أن أبنائي وزوجتي شاركوني نفس المعاناة طوال تلك الفترة، فلم يكن في المسكن الجديد الكرفان مكان للدراسة لأبنائي السبعة الملتحقين بالمدارس، بل أنا حقائبهم وكتبهم كانت توضع في ركن من الكرفان بشكل غير منظم، كباقي محتويات الكرفان.

بعد قضاء تسعة أشهر في الكرفان، اضطررت للعودة إلى منزلي شرق بلدة الفخاري، على الرغم من حالة عدم الاستقرار في المنطقة وقناعتي المسبقة بان هناك خطر على حياتي وحياة أبنائي، وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت به وبمحتوياته من أدوات وأثاث، وكنت قد حصلت على مبلغ 3492 دولار من وكالة الغوث بعد تقيم أضرار المنزل، قمت بدفعها وتسديد أقساط بناء المنزل، ولم أقم بأي ترميم للمنزل لارتفاع أسعار مواد البناء، ولازلت أقيم في المنزل إلى يومنا هذا وهو على حاله، بعد أن فقدت مصدر رزقي وعملي في أرضي الزراعية، ولازلت أشعر بالقلق وعدم الاستقرار، لأن المنطقة تشهد إطلاق نار وقذائف مدفعية بشكل متكرر، ولا يمكننا الخروج أو التحرك في المنطقة منذ الساعات الأولى من الليل، ومنذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتجريف قوات الاحتلال أرضي الزراعية التي كانت مصدر الدخل الوحيد بالنسبة لي، لم أقم بزراعتها من جديد، لأنها بحاجة إلى استثمار مبلغ من المال لإعادة زراعتها، وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة لكي تثمر الأشجار من جديد، وأخشى أن تقوم جرافات الاحتلال باقتلاعها كما فعلت بأشجاري المثمرة التي يبلغ عمرها أكثر من ثماني سنوات، وبشكل مختصر فأنا منذ العدوان الإسرائيلي لا أشعر بالأمن في منزلي ولا أشعر بالاستقرار وأشعر بالقلق على مستقبل أبنائي وأتوقع بأن تتوغل قوات الاحتلال في أي وقت وتهدم كل ما تبقى.

الحالة الخامسة:

تظهر هذه الحالة تشرد أسرة ممتدة كانت تقيم في منزل مكون من طبقتين وتوزعهم على منازل تفتقر للحد الأدنى من الشروط الإنسانية واكتظاظ معظمهم في منزل هو أيضاً متضرر ولم يتم إصلاحه. ويشير ما ذكره الضحية حول قيمة المساعدة، إلى أن المساعدات قدمت بشكل ميكانيكي ولم تراعِ قيمة المنزل ومساحته ونوع البناء وعدد الطبقات. وهي مشكلة تتكرر في مئات الحالات حيث تسكن مجموعة أسر نووية في منزل الأسرة الممتدة، ولأن الأوراق الرسمية باسم الأب يحرم الأبناء.

عودة سليمان عواد الرميلات، يبلغ من العمر (58 عاماً)، متزوج وتتكون عائلته من 5 أفراد، ويقيم معه (4) أبنائه المتزوجين وأسرهم وهم: منير وتتكون عائلته من (6) أفراد بينهم (4) أطفال، وعائلة محمد المكونة من (6) أفراد بينهم (4) أطفال، وعائلة أديب المكونة من (4) أفراد بينهم طفلين، واشتيوي (4 أفراد) بينهم طفلين ومجموع من يقيم في المنزل (25) فرداً بينهم (12) طفل وأعمل موظف (ممرض) في مركز صحي شهداء رفح، وأقيم قرب مسجد المرابطين الكائن في حي السلام، في منزل مكون من طابقين، والمبني على مساحة (286) متر، ومساحة الطابق الأرضي (225م)، والمكون من (6) غرف وديوان للعائلة، والطابق الثاني عبارة عن شقتين في كل شقة (4) غرف، بينما كنت أصلي المغرب في مسجد المرابطين الذي يبعد حوالي(50م) عن منزلي حيث غادرت المسجد متجها لمنزلي سمعت صوت صاروخ أصاب خزانات المياه حيث علمت بنيتهم استهداف المنزل فقمت بإخراج العائلات من المنزل، وهربنا من المنطقة، وبعد حوالي (5) دقائق قصف المنزل بشكل كامل من الطائرات الحربية (F16)، وذلك بتاريخ 2009/1/10، وقضينا بقية أيام الحرب في شقة في منزل يعود للمواطن عوني ضهير، حيث أقامت النساء في الشقة ، والرجال في الديوان أسفل المنزل، وبقينا حوالي(20يوم)، وبعدها عدت لمنزل يعود للعائلة يقع غرب المعبر، والمقام على مساحة (150م), من الإسبست

والذي تعرض لإضرار ناتجة عن قصف المنطقة ودمرت معظم ألواح الإسبست والنوافذ, والمكون من (4) غرف ومنافعها، وأقيم فيه أنا وعائلتي أبنائي اشتيوى وأديب, وحاليا المنزل مغطي بالنايلون, وكذلك النوافذ، وبالنسبة لابني منير قام باستئجار منزل مقابل (50) دولار شهريا لان المنزل مسقوف من الصفيح ومكون من (2) غرفتين، وعائلة محمد تقيم في منزل كله من الصفيح (الجدران والسقف) مكون من غرفتين في أرض لأقارب لنا، علما أنني تسلمت مبلغ (5000) دولار من حكومة غزة، و(5000)دولار أخر ى من (UNDP) وذلك في الفترة التي لحقت الحرب مباشرة , ومن وزارة الشؤون الاجتماعية، عبارة عن كيس دقيق وعدد من الأغطية علما أن تدمير المنزل دمر جميع ما نملك من عفش وأثاث، وأصبحت العائلة موزعة هنا وهناك في ظروف صعبة بسبب أن المنازل التي نقيم فيها من الإسبست المدمر والصفيح، ولازلنا ننتظر الوعود بإعادة بناء منزلنا منذ انتهاء الحرب على غزة.

الخلاصة

عرض التقرير بإيجاز شديد لمجريات العدو ان على غزة ومن ثم استعرض الحصار والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال على قطاع غزة وأثره على جهود إعادة الإعمار. كما تناول موقف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من الممارسات الإسرائيلية التي تشكل انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تعرّف على أنها جرائم حرب. وتشير المعطيات التي قدمها التقرير إلى جملة من الحقائق يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. قامت قوات الاحتلال بهدم منازل المواطنين وتدمير ممتلكاتهم في انتهاك جسيم ومنظم لقواعد القانون الدولي، حيث تشير الحالات الواردة – وهي عينات فقط لغرض التحقق– إلى أن الهدم تم إما أمام عيون أصحابه والقوات متوغلة وتسيطر على المنطقة، وأن الحالات الأخرى كانت المنازل في مناطق حدودية كانت تحت السيطرة المطلقة لقوات الاحتلال ولا يمكن التذرع بالضرورة الحربية.
2. استهدفت قوات الاحتلال المنازل السكنية بشكل منظم كما استهدفت المدنيين بداخلها وأيضاً دونما ضرورة كما يتضح من رواية السيدة عواجة في الحالة الثانية.
3. تشير الروايات إلى أن رغبة السكان في الشروع في البناء كانت جامحة ولكن نقص مواد البناء وأسعارها المبالغ فيها– جراء استمرار الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة ستة أشهر قبيل العدوان الإسرائيلي – عاملان أسهما في معاناة السكان وكلفا المانحين الدوليين والحكومة خسائر مضاعفة بسبب ارتفاع كلفة ترميم وصيانة المنازل المتضررة جزئياً وحالا دون الشروع في إعادة بناء المنازل المدمرة كلياً وبالتالي أسهم في مضاعفة الخسائر وأطال من عمر معاناة الأسر المهجرة قسرياً.
4. تشير الإحصاءات والتي تعززها المعلومات الميدانية سواء تلك التي جمعها باحثو مركز الميزان أو التي ترد في الجدول الإحصائي للجهات التي قدمت المساعدات وعدد المستفيدين إلى جملة حقائق أهمها:

- في كثير من الحالات لم تكن هناك مراعاة للفروق بين المساكن المتضررة كلياً وكان المعيار الأهم هو حجم الهدم وأوراق الملكية.
- بعض المنازل المهدمة أعيد بناء بديل لسكانها في الطين وعلى مساحات صغيرة لا تفي بحاجة السكان الذين يقبلون بالأمر كأمر واقع في ظل غياب الخيارات.
- لم يتم توضيح المساعدة المالية وإذا ما كانت دفعت في سياق تحمل نفقة الإيجار من قبل الجهة التي تقدمها، أم أن جزء منها بدل إيجار والجزء الآخر هو للمساعدة في شراء متطلبات الأسرة، مما ساهم في مصدر جديد لمعاناة المهجرين وخاصة من العاطلين عن العمل.
- عدم توافر شقق للإيجار أسهم في مبالغة المؤجرين في قيمة الإيجارات حيث تركت قيمة الإيجارات لقانون العرض والطلب ولم يلمس أي تدخل لوقف ارتفاع قيمة الإيجارات.

الخاتمة والتوصيات

شهد العالم إقراراً واسع النطاق بارتكاب إسرائيل كقوة احتلال انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي وارتكابها جملة منظمة من جرائم الحرب وعلى نطاق واسع ومن جهات تتمتع بالحياد والمهنية كلجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون وبعثات تقصي الحقائق التي أرسلتها المنظمات الدولية كحقوق الإنسان كمنظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، والوفود البرلمانية ونشطاء التضامن التي وصلت بالمئات إلى قطاع غزة وعاينت مخلفات العدوان والتقت بضحاياه.

وبالرغم من تبني مجلس حقوق الإنسان لتوصيات لجنة جولدستون، إلا أن المجتمع الدولي عجز عن الانتصار لقيم العدالة والحرية والسلام وسمح باستمرار دائرة الانتهاك والحصانة، وعدم تقديم مرتكبي مثل هذه الانتهاكات للعدالة، واستمرار تغييب سيادة القانون الغائبة.

ولم يقتصر عجز المجتمع الدولي وغياب الإرادة السياسية لديه على السماح بالإفلات من العقاب، بل لقد عجز حتى صدور هذا التقرير أي بعد عامين على العدوان الإسرائيلي عن رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.
إن استمرار وتشديد الحصار والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، يحرم ضحايا هدم المنازل خلال العدوان من أبسط حقوقهم في إعادة بناء مساكنهم كما يفضي إلى انتهاك جملة حقوق الإنسان بلنسبة للمدنيين من سكان قطاع غزة، وما هو إلا شكل من أشكال العقاب الجماعي المنظم الذي تفرضه قوات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة المخصصة لحماية المدنيين في وقت الحرب، ومبادئ حقوق الإنسان.

مركز الميزان إذ يجدد تأكيده على أن الممارسات الإسرائيلية التي يتضمنها هذا التقرير تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وخاصةً هدم المنازل على نطاق واسع دون أي ضرورة عسكرية. وقد أضافت هذه الانتهاكات عشرات الآلاف من الضحايا إلى عشرات من الآلاف قبلهم، ممن هدمت قوات الاحتلال منازلهم في السنوات التي سبقت العدوان الذي بدأ في ذيسمبر 2008.

وبينما يحتاج ضحايا هذه الانتهاكات للغوث والمساعدة بشكل فعال وعاجل، فإنه يقى من المهم جداً العمل على ضمان عدم عودة قوات الاحتلال إلى مثل هذه الممارسات في المستقبل، وهو ما لن يتأتى بدون ضمان مساءلة ومحاسبة مرتكبيها. إن أي تدخل في الوضع الذي يصفه هذا التقرير يجب أن يشمل إغاثة الضحايا وعقاب مرتكبي الانتهاكات واتخاذ خطوات لضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.
عليه، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب المجتمع الدولي بما يلي:

- العمل على ضمان توفير الحماية للسكان المدنيين وممتلكاتهم وكرامتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل استمرار الهجمات والانتهاكات الإسرائيلية.
- تأمين تقديم أكثر فعالية وسرعة للمساعدات الإنسانية للضحايا، والعمل على إنهاء أزمة التهجير القسري في قطاع غزة دون مزيد من الإبطاء.
- مضاعفة الجهود الدبلوماسية المبذولة لتأمين إنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على قطاع غزة، والتأكد من السماح بمرور مواد البناء الضرورية لإنهاء أزمة التهجير القسري في قطاع غزة.

- دعم الجهود المبذولة لمحاسبة القادة والجنود الإسرائيليين الذين أمروا بارتكاب أو ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها أجسام الأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن.